

دور البنوك الإسلامية في تمويل قطاعات التنمية في فلسطين

منتصر أحمد جحازي
مدرس مساعد
كلية فلسطين التقنية
ماجستير محاسبة وتمويل
montsser@hotmail.com

أيمن طلب الشيخ عيد
مدرس مساعد غير متفرغ
كلية فلسطين التقنية
ماجستير اقتصاد
Ayman.ptc71@Gmail.com

أحمد عبد الهادي شبير
مدرس مساعد
كلية فلسطين التقنية
ماجستير محاسبة وتمويل
SH2004006@gamil.com

المستخلص

تناولت الدراسة دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاعات التنموية في فلسطين، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما دور البنوك الإسلامية في تمويل قطاعات التنمية في فلسطين؟ من خلال معرفة مدى مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل قطاعات التنمية الاقتصادية، حيث أن هناك عجز تمويلي لدى القطاعات الاقتصادية يعزى لقلة الموارد المالية.

تكمن أهمية الدراسة في إبراز دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاعات الاقتصادية في فلسطين، وتسلط الضوء على القطاعات الاقتصادية وما تعانيه من أزمات مالية.

وهدف البحث إلى دراسة الدور التنموي للبنوك الإسلامية في فلسطين في ظل الواقع الاقتصادي المتدهور، من خلال التعرف على واقعها ومدى قدرتها على تمويل القطاعات التنموية.

كلمات مفتاحية: المربحة، المضاربة، المشاركة، الإجارة، الاستصناع، التمويل.

Abstract

In conclusion, this paper discusses the Islamic banks and its role in investing in the development sector in Palestine. The issue can be presented in a main question, What is the role of Islamic banks in financing development sectors in Palestine? By knowing to what extent did the Islamic banks contributed in investing in the economic sector. Since there is an investment shortage at the economic sector due to the lack of resources The study is meant to show the importance of the Islamic banks role in the economical investment in Palestine. Moreover, to show the slump in the economic sector in Palestine.

مقدمة:

أصبحت البنوك الإسلامية حقيقة واقعة ليس في حياة الأمة الإسلامية فحسب، ولكن أيضاً في جميع بقاع العالم، مقدمة بذلك فكرا اقتصادي إذا طبيعة خاصة، فهي مؤسسات مصرفية تعمل في إطار إسلامي، وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية، وتستهدف تحقيق التنمية، وتعمل وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال، وتقوم بترشيد السبل في توظيف الأموال وتساهم في تدريب الأفراد على ترشيد إنفاقهم وتحفيزهم على الادخار، وتنمية أموالهم، فضلاً عن تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع، بالدعوة إلى أداء الواجبات الشرعية في الأموال كالزكاة والصدقة.

مشكلة الدراسة:

ما دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاعات التنموية في فلسطين؟
ويتفرع منه عدة أسئلة:

- 1- ما دور البنوك الإسلامية في تمويل قطاع الإنشاءات والمقاولات؟
- 2- ما دور البنوك الإسلامية في تمويل قطاع الصناعة؟
- 3- ما دور البنوك الإسلامية في تمويل قطاع التجارة؟
- 4- ما دور البنوك الإسلامية في تمويل قطاع الزراعة؟
- 5- ما دور البنوك الإسلامية في تمويل قطاع الخدمات؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يسلط الضوء على المصارف الإسلامية في تمويل القطاعات التنموية للقضاء على العجز المالي لديها، كما تبرز أهمية هذا البحث من خلال النقاط التالية:

1. لا توجد دراسة في هذا المجال تسلط الضوء على المصارف الإسلامية ودورها في تنمية القطاعات الاقتصادية.
2. مدى أهمية المصارف الإسلامية في تغطية العجز المالي لدى القطاعات الاقتصادية.
3. تسليط الضوء على القطاعات الاقتصادية، والتي تعتبر من أهم ركائز الصمود وخاصة في ظل الأوضاع الصعبة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني.

أهداف البحث

يهدف البحث أساساً إلى دراسة الدور التنموي للبنوك الإسلامية في فلسطين في ظل الواقع الاقتصادي المتدهور، ويمكن صياغة الأهداف كالتالي:

أولاً: التعرف على واقع البنوك الإسلامية.

ثانياً: التعرف على دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاعات التنموية الفلسطينية.

منهجية البحث:

يعتمد الباحثون المنهج الوصفي مستخدماً الجداول للتوضيح، كما يحاول الباحثون مقارنة أداء البنوك الإسلامية مع البنوك التجارية في مجال دورها في تمويل القطاعات التنموية.

مفهوم البنوك الإسلامية

"البنوك الإسلامية مؤسسات نقدية مالية، تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع، وتوظيفها توظيفاً فعالاً، يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية، وبما يخدم شعوب الأمة على تنمية اقتصادياتها" (الخضري، 1990م، ص 17).

"البنوك الإسلامية هي مؤسسات تراعي في وظائفها وأهدافها قواعد الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية التجارية والمدنية، أو تنحى نحو إنسانيا في منح الائتمان" (عوض الله، الفولي، 2003م، ص 180)

نشأة البنوك الإسلامية:

عرف المسلمون العمل المصرفي منذ نشأة الإسلام فقد عُرف الرسول صلى الله عليه وسلم بالأمانة والوفاء وكان الناس يؤمنونه على ودائعهم (الهييتي، 1998م، ص 37)، وقد عرف الصحابة العمل المصرفي فقد روى ابن سعيد عبد الله بن الزبير

أن الرجل كان يأتي أباه -أي الزبير بن العوام- بالمال ليستودعه إياه فيقول الزبير "لا ، ولكن هو سلف، إني أخشى عليه الضيعة" (سعيد، 1957م، ص 109) فجمع عند الزبير (2,200,000) درهم(سعيد، 1957م، ص 109)، وكانت أول محاولة جادة لإنشاء مصرف إسلامي في باكستان في نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، وبسبب عدم وجود الخبرة تم إغلاقه في الستينيات(شحادة، 2011م، ص 27)، وتلا ذلك إنشاء بنك الادخار المحلي في مدينة ميت غمر في جمهورية مصر العربية عام 1963 حيث استمرت التجربة 4 سنوات وأصبح للبنك 9 أفرع ومليون عميل ولكنه أغلق أبوابه بعد ذلك(المالقي، 2000م، 63-65)، ورغم إغلاق بنك الادخار لكن أثره لم ينتهي فقد تم إصدار قانون في مصر بإنشاء هيئة عامة باسم (بنك ناصر الاجتماعي) حيث بدء عمله عام 1972م(شيخون، 2002م، ص 357-358)، وفي عام 1975 تأسس بنك دبي الإسلامي الذي يعتبر البداية الحقيقية للعمل المصرفي الإسلامي إذ تميز بتكامل الخدمات المصرفية التي يقدمها(هندي، 2006م، ص 211).

وفي نفس العام تم تأسيس البنك الإسلامي للتنمية بجدة والذي يهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول الأعضاء وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية(شبير، 1999م، ص 257-258).

وفي عام 1977 افتتحت ثلاث مصارف إسلامية وهي بنك فيصل الإسلامي السوداني، وبنك فيصل الإسلامي المصري، وبيت التمويل الكويتي، وتكون الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية الذي يهدف إلى دعم الروابط بين المصارف الإسلامية (شبير، 1999م، ص 258-259) ثم بدأت المصارف الإسلامية بالانتشار في كافة بلدان العالم(شيخون، 2002م، ص 109).

المراحل التي مر بها القطاع المصرفي الإسلامي في فلسطين :

المرحلة الأولى: بدأت أول فكرة لإنشاء مصرف إسلامي في فلسطين من خلال مجموع من المستثمرين عن طريق غرفة تجارة وصناعة رام الله حيث قدموا طلب إلى سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتأسيس بنك إسلامي دون أن تذكر بأنه سيعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية فحصلت هذه الشركة على الموافقة ورخصت عام 1993م وهي شركة بيت المال الفلسطيني، حيث تم تأسيسها في مدينة رام الله(جبر، 2001م، ص 89).

المرحلة الثانية: نشأت سلطة النقد بموجب الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني-الإسرائيلي الموقع بتاريخ 29 نيسان 1994م لتطوير العمل المصرفي في مناطق السلطة الفلسطينية (سلطة النقد الفلسطينية، 2013م، ص 2).

المرحلة الثالثة: أول بداية حقيقية للمصرفية الإسلامية في فلسطين عندما منح أول ترخيص لبنك القاهرة عمان-المعاملات الإسلامية بفتح أو فرع له في قطاع غزة عام 1995م، وتم شراء بنك القاهرة عمان-للمعاملات الإسلامية من قبل البنك الإسلامي الفلسطيني (الخالدي، 2006م، ص 27).

المرحلة الرابعة: وبعد ذلك تم إنشاء البنك الإسلامي العربي والذي تأسس في عام 1995م وبأشر نشاطه في عام 1996م، والبنك الإسلامي الفلسطيني والذي تأسس عام 1995م وحصل على الترخيص من سلطة النقد الفلسطينية في عام 1997م، ثم تلاهما بنك الأقصى الإسلامي في عام 1999م، وفي عام 2010م تم بيع بنك الأقصى الإسلامي للبنك الإسلامي الفلسطيني (عفانة، 2010م، ص 5).

خصائص البنوك الإسلامية:

تتمتع البنوك الإسلامية بعدة خصائص تميزها عن البنوك التقليدية نجملها فيما يلي (الحناوي، عبد السلام، 1998م، ص 380):

- 1- عدم التعامل بالربا: لا تتعامل البنوك الإسلامية بالفائدة أيا كانت صورها وأشكالها.
- 2- ارتباطها بالعقيدة الإسلامية: لا يمكن للبنك إنتاج أو تصنيع أو التعامل بأي سلع محرمة.
- 3- تجميع الموارد: تسعى البنوك الإسلامية لتجميع الموارد المالية واستخدامها في تمويل المشاريع التنموية.
- 4- تجنب التراكمات النقدية: لأن الشريعة الإسلامية تحرم بيع الديون.
- 5- تمتعها بصفة اجتماعية: يجب عليه أن يدخل المكاسب الاجتماعية والمكاسب النفسية في حساباته عندما يدرس جدوى المشروعات.
- 6- تمتعها بصفة ايجابية: يجب أن تتمتع بصفة المبادرة، وتشجع المجتمع على عدم التواكل والسلبية.

صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية في فلسطين:

1- المربحة:

مفهومها: "بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة الربح" (الكاساني، 1986م، ص 222) الدليل على مشروعيتها: قوله تعالى: "لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ" (سورة البقرة، آية 198)، تدل هذه الآيات على مشروعية البيع ولأن المربحة تدخل في عموم البيع، وقوله صلى الله عليه وسلم: "إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدأ بيد" فهذا الحديث يدل على جواز بيع السلعة بأكثر من رأس المال (محسن، 1997م، ص 80)، ومن خلال الأحاديث النبوية الدالة على مشروعية البيع نستدل على مشروعية المربحة، أما من الإجماع، فقد أجمعت الأمة على جواز المربحة (زعتري، 2006م، ص 92).

أهميتها الاقتصادية:

تظهر أهمية المربحة في النقاط التالية (الحنيطي، 2015م، ص 556):

- أ- توفر للأفراد ما يحتاجونه من السلع والحاجيات.
- ب- تحقق عوائد جيدة للمستثمرين عن طريق فتح مجالات استثمار جديدة.
- ج- دعم القطاعات الصناعية الاقتصادية المختلفة.
- د- تنشيط التجارة الخارجية.

2- المضاربة:

مفهومها: "أن يدفع رجل ماله إلى آخر يتجر له فيه على أن ما حصل من الربح بينهما" (الكاندهلوي، 1400هـ، ص 400).

الدليل على مشروعيتها: قال تعالى: "وَأَخْرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ..." (سورة المزل، الآية 20) تدل هذه الآية على جواز المشي للتجارة والكسب على وجه العموم (ابن الجوزية، 2002م، ص 212)، أما من السنة فقد كانت المضاربة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فأقرها (ابن حزم، 2000م، 3-7)، أما من الإجماع أجمعت الأمة على جواز المضاربة، حيث تعامل الناس بالمضاربة من زمن الرسول صلى الله عليه وسلم حتى زماننا هذه ولم ينكر عليهم أحد (الكاساني، 1986م، ص 109).

أهمتها الاقتصادية:

تظهر أهمية المضاربة فيما يلي:

هي أسلوب من أساليب الاستثمارية التي تعمل على بناء النشاط الاقتصادي الإسلامي حيث توفر فرصة الاستثمار لمن يملك المال دون عناء البحث عن نشاط اقتصادي يمكنه العمل فيه مما يحقق لصاحب المال وصاحب العمل الحصول على أرباح مشروعة دون الوقوع في الربا، كذلك تساعد المضاربة في التغلب على مشكلات البطالة (الكاندهلوي، 1400هـ، ص 400).

المشاركة:

مفهومها: ثبوت الحق في شيء لاثنتين فأكثر على جهة الشيوخ (الشريبي، ب ت، ص 311).

الدليل على مشروعيتها: قوله تعالى: "وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ" (سورة ص، آية 24)، أما السنة كان النبي صلى الله عليه وسلم شريكاً للسائب ابن السائب (اللبان، 1999م، 70)، أما الإجماع: أجمع الفقهاء على جواز الشركة، وأن اختلفوا في بعض أنواعها (ابن قدامة، 1968م، ص 3).

أهميتها الاقتصادية:

تظهر أهمية المشاركة في النقاط التالية:

أ- تحفيز التنمية الاقتصادية من خلال الربط بين عنصري العمل والمال مما يوسع من قاعدة الملكية ويحقق العدالة الاجتماعية (محمد، 1996م، ص 35).

ب- تعمل على إضافة حقيقية على الناتج القومي دون رفع الأسعار التي يسببها زيادة كمية النقد من خلال الفوائد المصرفية (مراد، 1995م، ص 94).

ج- تشجيع الفرد المسلم على المشاركة في العملية الإنتاجية بعيدة عن التعاملات الربوية من خلال تشجيعه على عدم الاكتناز (شحادة، 1993م، ص 14).

3- الإجارة:

مفهوم الإجارة: عقد على منفعة معلومة بعوض معلوم إلى مدة معلومة (الزليعي الحنفي، 1431هـ، 105).

الدليل على مشروعيتها: قال تعالى: {قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ}، وقوله عليه الصلاة والسلام: "... ومن استأجر أجيرا

فليعلمه أجره"(البهقي، 1994م، ص 120)، أما الإجماع: أجمعت الأمة على مشروعية الإجارة(الشافعي، 1983م، ص 26).
أهميتها الاقتصادية:

تظهر أهمية الإجارة كما يلي:

تساهم الإجارة في توظيف ما لدى المجتمع من موارد وطاقات وخبرات، وتساهم في تخفيف البطالة كما تساهم في دعم القطاعات المختلفة الصناعية والزراعية والتجارية، من خلال إجارة الآلات والمعدات واستخدامها في العملية الإنتاجية وفي إقامة المشروعات؛ لأنها لا تحتاج إلى تمويل كبير، كما تمكن المؤسسات الإسلامية الاشتراك مع المؤسسات المالية التقليدية في تقديم التمويل المطلوب للمؤسسات، مما يحقق للمؤسسات المالية مجاًلاً أرحب للاستفادة من خبرات غيرها، كما تؤدي إلى ازدياد حجم المنافسة بين مصادر التمويل المختلفة، مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة هذه المصادر(مبيض، 2010م، ص 33-34).

الاستصناع:

مفهوم الاستصناع: هو عقد مقابلة مع أهل الصنعة على أن يعملوا شيئاً(خديجة، 2004، ص 155).

الدليل على مشروعيته: قوله تعالى: "قَالُوا يَا ذَا الْقُرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَى أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا" (سورة الكهف، آية 94). فهنا في هذه الآية طلبوا من ذي القرنين أن يصنع لهم سداً على أن يعطوه مقابل ذلك مالاً وهذه هي حقيقة الاستصناع، أما السنة: عن ابن عباس رضي الله عنه: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اصطنع خاتماً من ذهب" وهنا طلب الرسول أن يصنع له خاتم(البخاري، حديث رقم 5876)، أما الإجماع: فقد اشتهر بين الناس تعاملهم بالاستصناع منذ النبي صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا(الكاساني، 1986م، ص 2).

الأهمية الاقتصادية:

تظهر أهمية الاستصناع كما يلي(يحيى، 2009م، ص 80):

برزت الحاجة إلى الاستصناع من عدم قدرة الصانعين المادية على الإنتاج بكميات كبيرة تلبي حاجات المجتمع المتجددة وبسبب تطور أدوات الإنتاج أصبح بمقدور الصانعين إنتاج كميات كبيرة من السلع وطرحها في الأسواق على شكل

بضاعة جاهزة، وأصبح الاستصناع في الوقت الحاضر منحصراً في الأشياء التي تتطلب مواصفات كالطائرات والسفن والمطارات والسدود وغيرها.

التنمية الاقتصادية

تطورت التنمية الاقتصادية لتشمل حاجات المجتمع من خلال تحقيق العدالة والقضاء على الفقر وضرورة التعليم لكل إنسان وتحسين نوعية الحياة، لذلك بدء الاهتمام بها بشكل كبير وخاصة في الدول النامية والبحث عن السبل الكفيلة لتحقيقها.

المفاهيم الأساسية للتنمية الاقتصادية

أولاً: مفهوم التنمية:

1- هي عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن (فرحان، 1991م، ص 3).

2- "تتمثل في تغيير البنيانين الاقتصادي والاجتماعي تغييراً من شأنه أن ينقل الاقتصاد القومي من اقتصاد متخلف يتميز بانخفاض مستوى الكفاءة والإنتاجية وانحراف البنيان الاقتصادي إلى اقتصاد متقدم يتميز بارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية في ظل توازن العلاقات الهيكلية بين القطاعات الإنتاجية الأساسية" (حبيب، 1980م، ص 8).

مصادر تمويل التنمية:

وهذه المصادر تنقسم إلى مصدرين مهمين وهما:

- 1- مصادر التمويل المحلية
- 2- مصادر التمويل الخارجية

سيتم الحديث عن هذه المصادر كما يلي:

1- مصادر التمويل المحلية:

تتعدد مصادر التمويل المحلية للتنمية الاقتصادية وأهمها هو الادخار حيث ينقسم إلى المدخرات الاختيارية كمدخرات الأفراد ومدخرات قطاع الأعمال والذي تدخره المشروعات من أرباحها غير الموزعة أما القسم الثاني فهو المدخرات الإجبارية للقطاع الحكومي والتي تقتطع بصورة إلزامية (بكري، 1984م، ص 104).

ويمكن تصنيف أهم المصادر الداخلية كما يلي:

أ- مدخرات القطاع العائلي:

تتمثل مدخرات القطاع العائلي فيما يحتفظ به الفرد من فائض (عجمية، الليثين 2001م، ص 240).

ب- مدخرات قطاع الأعمال:

تتمثل مدخرات قطاع الأعمال فيما تدخره المشروعات، وهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنشاط الاقتصادي، وتعتبر مدخرات قطاع الأعمال من أهم مصادر الادخار في الدول المتقدمة اقتصادياً.

ج- ادخار القطاع الحكومي:

وهو الفائض المتبقي الذي يحققه القطاع الحكومي والذي ينشئ نتيجة لزيادة إيرادات الحكومة عن نفقاتها (فرحان ، 1991، ص 10).

2- مصادر التمويل الخارجية:

تتعدد صور المساعدات الإنمائية والتمويل الخارجي لعملية التنمية كما يلي:
أ- التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية والتي أهمها:

– البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

أنشأ البنك في عام 1944م لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية حيث يحصل على موارده من حصص أعضاءه والبالغ عددهم 187 دولة (النقاش ، عبود، 2013 م ، ص 191-193).

والغرض الأساسي لإنشاء هذا البنك هو تقديم القروض للدول الأعضاء أو المؤسسات، وتدريب الكوادر الإدارية التي تحتاجها الدول النامية (البطريق، 1998م، ص 11).

– مؤسسة التنمية الدولية:

أنشئت هذه المؤسسة عام 1960م من أجل تقديم القروض للدول النامية الأشد فقراً (النقاش ، عبود ، 2013م ، ص 191-193).

– مؤسسة التمويل الدولي:

تقوم هذه المؤسسة بتقديم التمويل للقطاع الخاص في الدول النامية (عبود، النقاش، 2013م، ص 191-193).

– صندوق النقد الدولي:

يقوم بتقديم المعونة الفنية في العديد من المشكلات الاقتصادية والسياسات النقدية والمالية للدول الأعضاء (حملوي ، 2014م ، ص 37).

وفي اغلب الأحيان لا تستطيع الدول سداد ديونها في الموعد المحدد فتضطر لإعادة جدولة الديون فيضع صندوق النقد الدولي عده شروط لجدولة هذه الديون (زكي، 1988م، ص37)

ب- المنح والإعانات:

تتكون من المساعدات والمنح التي لا ترد فهي لا تدخل في نطاق المديونية (العزیز، 1988م، ص408)، وتأخذ هذه المنح والإعانات صورتين رئيسيتين وهما (أبومصطفى، 2009م، ص70-71):

أ- مساعدات مالية نقدية:

ب- المساعدات المالية غير النقدية:

دوافع الدول المانحة لتقديم هذه المساعدات:

تتمتع الدول النامية بأهمية كبيرة من حيث توفر الموارد الأولية التي تستخدم في معظم الصناعات، إضافة إلى الأيدي العاملة الرخيصة واحتواءها على الأسواق الكبيرة، هذا أدى إلى اهتمام الدول المانحة بها فأصبحت تشترط بعض الشروط لتقديم المساعدة ومنها بان تستورد الدولة المتلقية للمنحة السلع الاستهلاكية من الدولة المانحة، إضافة إلى فتح أسواقها لشركات الدولة المانحة بحث تجعل الدولة المتلقية معتمدة اعتمادا كاملا على الدولة المانحة (أبو مصطفى، 2009م، ص70-71).

من خلال ما سبق يظهر سيطرة الدول المانحة على مقدرات الدول المتلقية بحيث تصبح الدول المتلقية تابعه لها تجاريا وسياسيا وثقافيا.

ج- الاستثمارات الأجنبية:

تحتل هذه الاستثمارات أهمية كبيرة وواضحة في اقتصاديات الدول النامية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية لحاجات الاستثمار المحلي، وتنقسم هذه الاستثمارات إلى استثمارات مباشرة واستثمارات غير مباشرة (عجمية ، آخرون، 2007م، ص295).

- الاستثمار الأجنبي المباشر: في هذا النوع من الاستثمار

يملك المستثمر الأجنبي المشروع ويقوم بإدارته بنفسه أو الاشتراك في الإدارة في حالة المشاريع الكبيرة.

- الاستثمار الأجنبي غير المباشر: يقوم المستثمرين الأجانب بشراء أسهم المشروعات القائمة أو الاكتتاب في أسهم المشروعات المراد القيام بها دون الحق في إدارة هذه المشروعات (الحسني، 1999م، ص54-52).

مؤشرات التنمية القطاعية في فلسطين:

تعاني القطاعات الاقتصادية الفلسطينية من العديد من المشكلات وخاصة بعد تعرض مؤسساتها للتدمير والتجريف من قبل قوات الاحتلال، لذلك يجب توفير التمويل اللازم لإعادة النهوض بها من جديد وعودتها للمشاركة في النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

1- القطاع الصناعي:

يواجه القطاع الصناعي الفلسطيني عدة مشكلات منها سيطرة قوات الاحتلال على المعابر والأراضي وجميع مناحي الحياة، إضافة إلى فرض الضرائب العالية على المنتجات الفلسطينية، وكذلك عانت الصناعة من مشاكل داخلية أهمها غياب جهاز مصرفي قادر على تمويل المصانع القائمة أو إقامة مصانع جديدة، لذلك اعتمدت المنشآت الصناعية على التمويل الذاتي بنسبة 90% من التمويل مما أدى إلى قلة حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي وصغر حجم الصناعة بشكل عام (منتدي الأعمال الفلسطيني ، 2014م ، ص19-20).

حيث بلغ عدد المنشآت الصناعية في فلسطين عام 2014م حوالي 15 ألف منشأة منها 4000 منشأة في قطاع غزة أغلق 90% منها بسبب الدمار والحصار فقد تم تدمير 750 مصنعاً 300 منشأة تجارية دمرت جزئياً أو كلياً بسبب الحروب المتعاقبة على قطاع غزة والحصار الاقتصادي المفروض عليه (بال تريد ، 2015م ، ص11).

ومما سبق يتضح أن القطاع الصناعي من أهم القطاعات التي يقاس عليها مدى تقدم الدول ورقيها فلازال هذه القطاع يعاني الكثير من الصعوبات وخاصة صعوبات إيجاد مصادر تمويل مناسبة وكافية.

2- القطاع الزراعي

تعتبر مستويات انعدام الأمن الغذائي مرتفعة في فلسطين حيث بلغ عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي 1.6 مليون شخص أي ما يعادل

33% من الأسر الفلسطينية في عامي 2012م و 2013م ويعتبر انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة هو الأكبر ليصل إلى 57% من الأسر و 19% في الضفة الغربية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014م، ص1)، على الرغم من التنوع الزراعي الكبير الذي تتمتع به الأراضي الفلسطينية فيمكن زراعة العديد من أنواع المحاصيل الزراعي في المواسم المختلف.

إضافة إلى ضعف التمويل الزراعي حيث يقدر الطلب سنوياً على القروض الزراعية بحوالي 200 مليون دولار بينما يقدر المتاح منها بحوالي 30% فقط (وزارة الزراعة، 2014م، ص 11).

ومما سبق يتضح أن القطاع الزراعي من القطاعات المهمة في الدولة والذي من خلاله تمتلك الدولة قراراتها، فمن لا يملك قوته لا يملك قراره، فهذا القطاع يعاني معاناة كبيرة رغم توفر الأرض الخصبة المهيأة للزراعة ومعظم هذه المعاناة تكمن في عدم توفر التمويل المناسب لاستثمار هذه الأراضي الزراعي وزراعتها بما يحتاجه السوق المحلي والعالمي إضافة إلى سياسات الاحتلال من تدمير وحصار وتجريف للأراضي الزراعية.

3-قطاع الخدمات:

يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية في فلسطين لان الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد خدماتي، تسيطر فيه أنشطة الخدمات على أكثر من ثلث ناتجة المحلي حيث تساهم بنسبة 31.3% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العام 2014م (سلطة النقد الفلسطينية، 2015م ، ص17).

وهو يضم عدة أنشطه أهمها التعليم والصحة

أ- التعليم:

عاني جهاز التعليم بشكل كبير من سياسات الاحتلال وخاصة سياسات الإغلاق والتدمير، فرغم انسحاب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة في عام 2005م إلا أنه شن عليها ثلاث حروب مدمرة وفرض عليها حصار شديد مما أدى إلى تدمير 26 مدرسة بشكل كبير 122 مدرسة دمرت بشكل جزئي، وفتحت بعض المدارس كمراكز إيواء للعائلات التي دمرت منازلهم مما أثر بشكل كبير على التعليم (وزارة التربية والتعليم العالي ، 2014م ، ص131).

كما أشار تقرير للأمم المتحدة بأن قطاع غزة سيحتاج إلى 440 مدرسة إضافية حتى عام 2020م (الشيخ عيد ، 2014م ، ص76).

ومما سبق يتضح أن قطاع التعليم من أهم القطاعات على الإطلاق لأنه المؤثر الرئيسي في جميع القطاعات الأخرى من خلال مخرجاته التي تساهم في بناء باقي القطاعات، فهو يعاني بسبب افتقار المدارس للبنية التحتية والوسائل التكنولوجية المناسبة لعملية التعليم، وفي السياق نفسه عانت الجامعات من عجز مالي كبير كاد يؤدي ببعض الجامعات إلى إغلاق أبوابها.

ب- الصحة:

يعانى القطاع الصحي الفلسطيني من وجود الاحتلال الإسرائيلي وسياساته المتمثلة في الإغلاق والحصار وعزل الأراضي الفلسطينية بعضها عن بعض إضافة للحروب وخاصة الحرب الأخيرة التي شنها على قطاع غزة في صيف 2014م والتي أدت إلى استشهاد 2145 مواطناً وإصابة 11231 شخصاً منهم 1000 أصيبوا بإعاقة دائمة مما أضاف عبئاً على القطاع الصحي، إضافة إلى إلحاق أضرار بـ 17 مستشفى وتدمير 16 سيارة إسعاف (وزارة الصحة، 2015م، ص7-8).

كما أشار تقرير للأمم المتحدة بأن قطاع غزة سيحتاج إلى 800 سرير مستشفى وأكثر من 1000 طبيب إضافي حتى عام 2020م (UNICEF، 2012، P13-14).

ومما سبق يتضح أن القطاع الصحي من القطاعات التي تعتبر مؤشراً على مدا التطور والرقى في البلاد، فقد عانى القطاع الصحي الفلسطيني من مشاكل عديدة بسبب قلة المباني وعدم تهيئتها لاستقبال المرضى وقلة الأجهزة الطبية والأدوية وغيرها من مستلزمات هذا القطاع، والسبب الرئيسي في هذا النقص قلة الدعم المالي لهذا القطاع والذي يحتاج لأموال كبيرة من أجل إعادة ما دمره الاحتلال وتطويره ليتلاءم من النمو الطبيعي للسكان.

4-قطاع الإنشاءات:

يعتبر من القطاعات الاقتصادية الهامة في الاقتصاد الفلسطيني، حيث يقدم عناصر البنية التحتية لأي قطاع اقتصادي في فلسطين من مباني وطرق وغيرها (عوض، مكحول، 2006م، ص7)، كما يلعب هذا القطاع دوراً مهماً في تشغيل الأيدي العاملة، إضافة إلى الدور الاجتماعي الذي يلعبه سواء من خلال توفير المساكن والمباني للمواطنين أو على صعيد تكوين المرافق العامة والبنى التحتية الأرمية للأنشطة الاقتصادية المختلفة (مكحول، عطيان، 2002م، ص19-11).

ويعتمد هذا القطاع بشكل كبير على الاستيراد وبخاصة الاسمنت والحديد والأخشاب والموارد الكهربائية وغيرها، مما أدى إلى توقف نشاط هذا القطاع بصورة

كبيرة وازدياد نسبة العاطلين عن العمل وتوقف عدد كبير من المستثمرين عن الوفاء بالتزاماتهم اتجاه البنوك وإلغاء العديد من المشاريع الإنشائية أو تأجيلها (أبو القمصان ، 2005م ، ص 9-10).

لذلك تراجعت مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي من 10.1% عام 2013م إلى 7.2% عام 2014م (سلطة النقد ، 2015م ، ص 17).
مما سبق يتضح أن قطاع الإنشاءات يحتاج إلى مصادر تمويل إضافية كبيرة من أجل إعادة إعمار ما دمره الاحتلال والنهوض به مرة أخرى.

5- قطاع التجارة:

تلعب التجارة دورا مهما في الإنتاج والدخل والاستهلاك والاستثمار من خلال استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة غير المتوفرة محليا والتي تستخدم في إنتاج السلع الأخرى (مطر، آخرون، 2015م، ص 17).

وقد ثبتت مساهمة قطاع التجارة في الناتج المحلي الإجمالي عند 17.3% خلال عامي 2013م و 2014م (سلطة النقد الفلسطينية ، 2015م ، ص 17).
قطاع التجارة تأثر أيضا بكباقي القطاعات من سياسات الاحتلال فلم يحدث أي تطور على هذا القطاع بين العامين 2013م و 2014م وضلت مساهمته ضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي.

تمويل البنوك الإسلامية للقطاعات الاقتصادية في فلسطين:

1- دور البنوك الإسلامية في تمويل قطاع الإنشاءات والمقاولات:

من خلال استعراض الجدول التالي يظهر تمويل قطاع الإنشاءات والمقاولات والنسبة المئوية ومعدل نموه في البنوك الإسلامية.

جدول رقم (1): تمويل البنوك الإسلامية لقطاع الإنشاءات والمقاولات ونسبة التمويل ومعدل نموه بالمليون دولار

السنة	تمويل البنوك الإسلامية	نسبة هذا القطاع إلى القطاعات الأخرى في البنوك الإسلامية	معدل نموه في البنوك الإسلامية
-------	------------------------	---	-------------------------------

2008	33.45	16.49%	-
2009	35.22	19.11%	5.29%
2010	68.62	27.06%	94.83%
2011	84.30	26.07%	22.85%
2012	111.75	29.14%	32.56%
2013	145.21	31.40%	29.94%
2014	183.68	30.45%	26.49%
2015	313.11	41.13%	70.46%

المصدر: إعداد الباحث بناءً على التقارير للبنك الإسلامي الفلسطيني والبنك الإسلامي العربي من 2008-2015م

من خلال استعراض الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

أ- هناك ارتفاع كبير في التمويل المباشر لقطاع الإنشاءات فقد ارتفعت من 33.45 مليون دولار في عام 2008م إلى 313.11 مليون دولار في العام 2015م بمعدل نمو مقداره 836%.

ب- بالنسبة لنسبة تمويل قطاع الإنشاءات بالنسبة للقطاعات الأخرى في البنوك الإسلامية تتزايد باستمرار فقد ارتفعت من 16.49% في عام 2008م إلى 41.1% في عام 2015م، وسبب هذه الزيادة تعرض هذا القطاع إلى التدمير بسبب الحروب على الأراضي الفلسطينية.

ج- بالنسبة لمعدل النمو فقد انخفض منذ العام 2011م ثم عاد للارتفاع في العام 2013م بمعدل 29.9% واستمر بالارتفاع حتى وصل إلى 70.4% في العام 2015م.

د- دور البنوك الإسلامية في تمويل قطاع الصناعة:

من خلال استعراض الجدول التالي يظهر تمويل قطاع الصناعة والنسبة المئوية ومعدل نموه في البنوك الإسلامية.

جدول رقم (2): تمويل البنوك الإسلامية لقطاع الصناعة ونسبة التمويل ومعدل نموه بالمليون دولار

السنة	تمويل البنوك الإسلامية	نسبة هذا القطاع إلى القطاعات الأخرى في البنوك الإسلامية	معدل نموه في البنوك الإسلامية
2008	8.46	4.17%	

93.85%	8.89%	16.40	2009
-33.48%	4.30%	10.91	2010
-7.24%	3.13%	10.12	2011
0.49%	2.65%	10.17	2012
0.49%	2.21%	10.22	2013
35.91%	2.30%	13.89	2014
51.33%	2.76%	21.02	2015

المصدر: إعداد الباحث بناءً على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الفلسطيني والبنك الإسلامي العربي من 2008-2015م
من خلال استعراض الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

أ- هناك ارتفاع في التمويل المباشر لقطاع الصناعة في البنوك الإسلامية من 8.46 مليون دولار في عام 2008م إلى 21.02 مليون دولار في العام 2015م بمعدل نمو مقداره 148%.

ب- بالنسبة لنسبة تمويل قطاع الصناعة بالنسبة للقطاعات الأخرى في البنوك الإسلامية تزايدت من 5.5% في عام 2008م إلى 5.9% في عام 2015م، وسبب هذا الضعف في النسبة يرجع إلى ضعف استخدام أدوات التمويل الإسلامي التي تستخدم في هذا القطاع كأداة الاستثمار.

ج- شهد التمويل لقطاع الصناعة في البنوك الإسلامية نمو كبير في عام 2009م حيث بلغ 93.8% ثم تراجع هذا النمو في السنوات التي تليها حتى سنة 2014م عاد إلى الانتعاش من جديد حيث وصل إلى 35.9% وانتعش مرة أخرى في عام 2015م حيث وصل إلى 51.3% مقابل.

2- دور البنوك الإسلامية في تمويل قطاع التجارة:

من خلال استعراض الجدول التالي يظهر تمويل قطاع التجارة والنسبة المئوية ومعدل نموه في البنوك الإسلامية.

جدول رقم (3)

تمويل البنوك الإسلامية لقطاع التجارة ونسبة التمويل ومعدل نموه بالمليون دولار

السنة	تمويل البنوك الإسلامية	نسبة هذا القطاع إلى القطاعات الأخرى في البنوك الإسلامية	معدل نموه في البنوك العاملة
2008	24.90	12.27%	
2009	25.76	13.97%	3.74%
2010	49.98	19.71%	14.88%
2011	53.43	16.52%	24.83%
2012	62.10	16.19%	2.78%
2013	74.93	16.20%	21.68%
2014	126.87	21.03%	21.61%
2015	148.24	19.48%	26.50%

المصدر: إعداد الباحث بناءً على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الفلسطيني والبنك الإسلامي العربي من 2008-2015م
من خلال استعراض الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

أ- هناك ارتفاع في التمويل المباشر لقطاع التجارة في البنوك الإسلامية من 24.90 مليون دولار في عام 2008م إلى 148.24 مليون دولار في العام 2015م بمعدل نمو مقداره 495%.

ب- بالنسبة لنسبة تمويل قطاع التجارة بالنسبة للقطاعات الأخرى في البنوك الإسلامية تزايد بشكل ملحوظ وارتفعت من 12.2% في عام 2008م إلى 19.4% في عام 2015م، وسبب هذه الزيادة اعتماد الأراضي الفلسطينية على الاستيراد من الخارج بشكل كبير.

ج- شهد معدل النمو للتمويل قطاع التجارة ارتفاعات بسيطة في البنوك الإسلامية حتى وصل إلى 26.5% في عام 2015م

3- دور المصارف الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي:

من خلال استعراض الجدول التالي يظهر تمويل قطاع الزراعة والنسبة المئوية ومعدل نموه في البنوك الإسلامية.

جدول رقم (4)

تمويل البنوك الإسلامية لقطاع الزراعة ونسبة التمويل ومعدل نموه بالمليون دولار

السنة	تمويل البنوك	نسبة هذا القطاع إلى القطاعات الأخرى	معدل نموه في
-------	--------------	-------------------------------------	--------------

البنوك الإسلامية	في البنوك الإسلامية	الإسلامية	
	0.74%	1.51	2008
-33.77%	0.55%	1	2009
37.00%	0.54%	1.37	2010
29.20%	0.55%	1.77	2011
-5.08%	0.44%	1.68	2012
176.19%	1.00%	4.64	2013
56.90%	1.21%	7.28	2014
-24.18%	0.72%	5.52	2015

المصدر: إعداد الباحث بناءً على التقارير للبنك الإسلامي الفلسطيني والبنك الإسلامي العربي من 2008-2015م

من خلال استعراض الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

أ- هناك ارتفاع في التمويل المباشر لقطاع الزراعة في البنوك الإسلامية فقد ارتفع من 1.51 مليون دولار في عام 2008م إلى 5.52 مليون دولار في العام 2015م بمعدل نمو كلي مقداره 266% .

ب- بالنسبة لنسبة تمويل قطاع الزراعة بالنسبة للقطاعات الأخرى في البنوك الإسلامية بقيت على حالها تتراوح بين الصفر والواحد بزيادة طفيفة أو نقصان طفيف ويرجع السبب في ذلك إلى عدم استخدام البنوك الإسلامية لأدوات التمويل الإسلامية الزراعية (المزراعة والمغارة والمساقاة)، كذلك الحضر الاقتصادي الذي منع تصدير منتجات هذا القطاع إلى الخارج مما أدى إلى تلف كميات من المحاصيل الزراعية وخسارة المزارعين، وزيادة مخاطر تمويل هذا القطاع.

ج- يعتبر نمو التمويل لقطاع الزراعة في البنوك الإسلامية نموا متذبذبا فأحيانا يرتفع وأحيانا ينخفض فكان أعلى ارتفاع له في عام 2013م حيث وصل إلى 176.19% ، وسبب هذا التذبذب هو سياسة الاحتلال بتجريف الأراضي الزراعية ومنع استيراد الأدوية والمعدات اللازمة ومنع تصدير منتجاته، ونتيجة الحرب الأخيرة نهاية العام 2014م انخفض معدل النمو في عام 2015م لاتجاه البنوك الإسلامية لتوجيه أموالها إلى قطاع الإنشاءات لإعمار ما دمرته آلة الحرب.

4- دور البنوك الإسلامية في تمويل قطاع الخدمات:

من خلال استعراض الجدول التالي يظهر تمويل قطاع الخدمات والنسبة المئوية ومعدل نموه في البنوك الإسلامية.

جدول رقم (5): تمويل البنوك الإسلامية لقطاع الخدمات ونسبة التمويل ومعدل نموه بالمليون دولار

السنة	تمويل البنوك الإسلامية	نسبة هذا القطاع إلى القطاعات الأخرى في البنوك الإسلامية	معدل نموه في البنوك الإسلامية
2008	2.36	1.16%	
2009	5	2.71%	111.86%
2010	5.10	2.01%	2.00%
2011	1.45	4.48%	-71.57%
2012	22.81	5.95%	1473.10%
2013	16.26	3.51%	-28.72%
2014	19.02	3.15%	16.97%
2015	24.13	3.17%	26.87%

المصدر: إعداد الباحث بناءً على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الفلسطيني والبنك الإسلامي العربي من 2008-2015م

من خلال استعراض الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

أ- هناك ارتفاع في التمويل المباشر لقطاع الخدمات في البنوك الإسلامية فقد ارتفعت من 2.36 مليون دولار في عام 2008م إلى 24.13 مليون دولار في العام 2015م بمعدل نمو كلي مقداره 922% وهذا الارتفاع الكبير في معدل النمو يعتبر دليلاً على أهمية هذا القطاع واهتمام البنوك الإسلامية به لدعم التنمية الاقتصادية في فلسطين.

ب- بالنسبة لنسبة تمويل قطاع الخدمات بالنسبة للقطاعات الأخرى في البنوك الإسلامية ارتفعت من 1.1% في عام 2008م إلى 3.1% في عام 2015م.

ج- شهد التمويل لقطاع الخدمات في البنوك الإسلامية تدبداً كبيراً منذ العام 2009م حتى العام 2015م وكان اعلي نسبة نمو في العام 2012م حيث بلغت 1473.1%، أما في العام 2015م بلغ معدل النمو 26.8%.

النتائج:

- 1- بينت النتائج مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الصناعي بمعدل نمو (148%)
- 2- كما بينت النتائج مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي بمعدل نمو (266%)
- 3- كما بينت النتائج مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل قطاع الخدمات بمعدل نمو (922%)
- 4- كما بينت النتائج مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل قطاع الإنشاءات بمعدل نمو (836%)
- 5- كما بينت النتائج مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل قطاع التجارة بمعدل نمو (495%).
- 6- تبين أن للبنوك الإسلامية دور في تمويل القطاعات التنموية في فلسطين.

التوصيات:

- 1- يلزم عقد ورشات عمل لممثلي القطاعات الاقتصادية المختلفة لتوضيح أدوات التمويل الإسلامي المستخدمة في البنوك الإسلامية وآلية استخدامها ومدى فائدتها لكل قطاع على حدا ومدى فائدة كل واحد من الأدوات على حدا.
- 2- يجب زيادة اهتمام البنوك الإسلامية بتمويل القطاعات التنموية المختلفة باستخدام أدوات التمويل الإسلامي.
- 3- يجب على البنوك الإسلامية تفعيل أدوات تمويل إسلامي غير مستخدمة لدعم القطاعات التنموية المختلفة.
- 4- يجب استحداث قوانين خاصة بالصيرفة الإسلامية من أجل تشجيع البنوك الإسلامية لاستخدام أدوات تمويل إسلامي غير مستخدمة فيها.
- 5- يجب على المؤسسات الرسمية مثل سلطة النقد والجانب الحكومي تذليل كل العقبات والمعوقات التي تقف بوجه البنوك الإسلامية من أجل تفعيل أدوات تمويل إسلامي غير مستخدمة لديها لاستخدامها في دعم المشاريع التنموية المختلفة.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

القران الكريم

السنة النبوية

ثانياً: المراجع:

1. ابن الجوزية، عبد الرحمن (2002م) زاد المسير في علم التفسير، ط1، ج1، دار ابن حزم، بيروت
2. ابن حزم، علي(2000م) مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات، دار الكتب العلمية، بيروت، ص91، وابن عبد البر بن عبد الله النمري القرطبي، الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، تحقيق سالم محمد عطا ومحمد على معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت
3. ابن قدامة، موفق الدين (1999م) المغني لابن قدامة، ج5، مكتبة القاهرة، القاهرة
4. أبو القمصان، خالد (2005م) دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الفلسطيني بين فرص الاستثمار وتحديات المستقبل، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول للاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين
5. أبو مصطفى، حمد (2009م) دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة من 1999-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين
6. أبو مصطفى، محمد (2009م) دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة من 1999-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين
7. أيمن طلب الشيخ عيد(2014م) صكوك الإجارة ودورها في تمويل مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر- غزة، فلسطين
8. البطريق ، يونس (1998م) السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية
9. بكري، كامل (1984م) التنمية الاقتصادية، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية
10. البنك الإسلامي العربي، التقارير السنوية (2008-2015م)
11. البنك الإسلامي الفلسطيني، التقارير السنوية (2008-2015م)
12. البيهقي، أحمد (1994م) سنن البيهقي الكبرى ، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ج6، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة
13. جبر، هشام (2001م) إدارة المصارف الإسلامية أصولها العلمية والعملية، ط1، جامعة النجار الوطنية، فلسطين
14. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2014م) مستويات الأمن الغذائي في فلسطين لاتزال مرتفعة، بيان صحفي مشترك من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ومنظمة الأغذية والزراعة ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين وبرنامج الغذاء العالمي، فلسطين

15. حبيب، كاظم (1980م) مفهوم التنمية الاقتصادية، ط1، دار الفارابي، الجزائر
16. الحسني، عرفان (1999م) التمويل الدولي، ط1، دار مجدلاوي، القاهرة
17. حملاوي، إيمان (2012م) دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خضر-بسكرة، الجزائر
18. الحناوي، محمد، عبد السلام، السيدة (1998م) المؤسسات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية
19. الحنيطي، هناء (2015م) دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية"-دراسة حالة، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلد 4، العدد 2، الجامعة الأردنية، الأردن
20. الخالدي، أيمن (2006م) قياس مستوى جودة خدمات المصارف الإسلامية العامل في فلسطين -من وجهة نظر العملاء، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين
21. خديجة، خالدي (2004م) خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة-حاله الجزائر، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية -الواقع والتحديات، جامعة الشلف، الجزائر
22. الخضري، محسن (1990م) البنوك الإسلامية، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة
23. زعتري، علاء الدين (2006م) الخدمات المصرفية، دار الكلم الطيب، دمشق
24. زكي، رمزي (1989م) الاقتصاد العربي تحت الحصار مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت
25. الزيلعي الحنفي، فخر الدين (1431هـ) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، ج5، دار الكتب الإسلامية، القاهرة
26. سعيد، محمد (1957م) الطبقات الكبرى، ط1، ج3، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت
27. سلطة النقد الفلسطينية (2013م) التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي، ورقة عمل مقدمة إلى أمانة مجلس محافظي صندوق النقد العربي
28. سلطة النقد الفلسطينية (2015)، التقرير السنوي 2014م، فلسطين
29. سلطة النقد، التقارير السنوية (2008-2015م)
30. الشافعي، أبي عبد الله (1983م) الأم، ط2، ج4، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت

31. شير، محمد (1999م) المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ط4، دار النفائس، عمان
32. شحاتة، حسين (1993م) المنهج الإسلامي للإصلاح الاقتصادي، دار الطباعة والنشر، القاهرة
33. شحادة، موسى (2011م) مدى نجاعة البنوك الإسلامية وتغلغلها في الاقتصاد الفلسطيني، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الحرة في هولندا، القدس
34. الشريبي، محمد الخطيب (ب ت) مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج3، دار الفكر، بيروت
35. شيخون، محمد (2002م) المصارف الإسلامية، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان
36. عبد العزيز، سمير (1988م) المدخل الحديث في تمويل التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية
37. عجمية، محمد (2001) الليثي، محمد، التنمية الاقتصادية، دار الجامعة، الإسكندرية
38. عجمية، محمد ، اخرون (2007م) التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية
39. عفانة، حسام الدين (2010م) مرجعية الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية البنك الإسلامي الفلسطيني كمثال تطبيقي، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية في فلسطين واقع وتحديات، مركز القدس للدراسات والإعلام الإسلامي – رام الله، فلسطين
40. عوض ، مكحول (2006م) رياض عبد الكريم عوض وباسم مكحول، خدمات الإنشاءات في القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية: الواقع والآفاق، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية – ماس، فلسطين
41. عوضالله، زينب (2003م)
42. الفولي، أسامة، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
43. فرحان ،حسن (1991م) دور البنوك المتخصصة في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة، القاهرة
44. الكاساني، علاء الدين (1986م) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط2، ج5، دار الكتب العلمية، بيروت
45. الكاندهلوي، محمد زكريا (1400هـ) أوجز المسالك إلى موطأ مالك، ج11 ، دار الفكر، بيروت
46. اللبان، فايز (1999م) القطاع المصرفي في الاقتصاد الإسلامي، دار الين، الجزائر
47. المالقي، عائشة (2000م) البنوك الإسلامية بين التجربة والفقه والقانون والتطبيق، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء

48. مبيض، مكرم (2010م) الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك وفق المعيار المحاسبي رقم 8 بالمقارنة مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 17، دراسة فقهية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سوريا
49. محسن، محمود (1997م) العقود الشرعية في المعاملات المالية المصرفية، مجلس النشر العلمي، الكويت
50. محمد، يوسف (1996م) المصرفية الإسلامية الأساس الفكري، دار الوفاء، مصر
51. مراد، ممدوح (1995م) الاقتصاد والفائدة، النهضة للطباعة والنشر، القاهرة
52. مركز التجارة الفلسطيني- بال تريد (2015م) التقرير السنوي 2014، فلسطين، 2014م، ص 25 وغازي الصوراني، قطاع غزة سفينة نوح الفلسطينية، بحث مقدم إلى الندوة الأكاديمية حول قطاع غزة، معهد الدراسات الشرقية والإفريقية- جامعة لندن
53. مكحول، عطيان (2002م) ، دور قطاع الإنشاءات والإسكان في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني-ماس، فلسطين
54. منتدى الأعمال الفلسطيني (2014م) ، واقع القطاع الصناعي في فلسطين ، مركز الدراسات والأبحاث، فلسطين
55. موسى سعيد مطر وآخرون (2001م) ، التجارة الخارجية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان
56. النقاش، عبدو (2013م) التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية
57. هندي، منير (2006م) إدارة المنشأة المالية وأوراق المال، المعارف للتوزيع، الإسكندرية
58. البيتي، عبد الرزاق (1998م) المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط1، دار أسامة، عمان
59. وزارة التربية والتعليم العالي (2014م) التقييم الوطني للتعليم للجميع 2000-2015م، فلسطين
60. وزارة الزراعة (2014م) ، إستراتيجية القطاع الزراعي صمود وتنمية، بدعم في من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وتمويل من الاتحاد الأوروبي، فلسطين
61. وزارة الصحة (2015م) تقرير وزارة الصحة الفلسطينية حول الأوضاع الصحية للسكان في فلسطين المحتلة، مقدم إلى جمعية الصحة العالمية الثامن والستون- منظمة الصحة العالمية، فلسطين
62. يحيى، حسني (2009م) الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

Unicef,Gaza in 2020 alive be place?,(2012) Areport by the united Nations country Team
in the occupied Palestinian Territory, August

رابعاً: مواقع الانترنت:

<http://www.wattan.tv/ar/tv/79674.html>